

حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحوّل الديمقراطي محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر (*)

بومدين بوزيد

أستاذ محاضر في قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية،
جامعة وهران - الجزائر (**).

تمهيد

أول ما يلفت الانتباه استخدام مفهوم «الشارع»^(١) ضمن سياقات مفاهيم الحزب والمعارضة والانتخاب... إلخ. ونشير هنا إلى أنه قد يتعلّق هذا المفهوم بالمسيرات والانتفاضات، إلا أنه صار في الأدبيات السياسية والإعلامية مرتبطاً بالمعارضة حين تتخذ طابعاً عنفياً في أشكاله الدنيا، لأن الشارع مساحة تنفّس وتنفيس، ومجال أرحب للعنف الخطابي في الشعارات المرذدة والمحمولة. وتصاحبه حالة من الهيجان والخوف والتردد والحماس، ويكون قابلاً للتحوّل إلى العنف الدموي في المواجهات. وهو قوة شعبية تعبيرية تغييرية. ولعلّ قوته في سلميته التي تقلق السلطة، وتحاول جرّه إلى العنف كما يحدث في كثير من البلدان العربية. ومن آثاره التأثير في قرارات السلطة، إذ قد يطيح بالنظام حينما يكون عاماً ومنظماً وله قوة الاستمرار والمقاومة.

ولذا نجد العقد الأخير من تاريخ الجزائر المعاصر يؤرخ له بانتفاضة تشرين

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى اللقاء السنوي الخامس عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية تحت عنوان «نحو تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية» والذي عقد في جامعة أكسفورد بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٧.

boumediene@maktoob.com.

(**) يمكن الاتصال بالكاتب على هذا العنوان:

(١) كانت تدخلات الزملاء الحاضرين في ملتقى الخامس عشر بأكسفورد ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥ ممتعة وغنية حول مفهوم «الشارع»، ومنها التحديدات التي حاول أن يعطيها د. علي خليفة الكواري من كون الانترنت مثلاً أحد تجليات التعبير خارج الأطر والهوامش التي تبيحها أنظمة الحكم وتسمح بها القوانين المحلية المقيدة للنشر.

الأول/أكتوبر ١٩٨٨ وليس بانقلاب أو تصحيح ثوري كما كان سابقاً.

إذاً يؤرخ للتجربة الديمقراطية بالشارع، بفضاء المدينة كمجال للصراع والتنافس على السلطة. وقد صار هذا الفضاء في ما بعد مجالاً لاستخدام الرمز كقوة في المعارضة والتغيير سواء الرمز التاريخي (الثورة والشهداء)، أو الرمز الديني، أو الرمز اللغوي – الثقافي. ومع بداية الألفية الجديدة كان للشارع الأمازيغي جولات ما زالت السلطة تعاني آثارها رغم الاعتراف بالأمازيغية، كما أن الاحتجاجات الاجتماعية المتعلقة بأزمة السكن والخبز والعمل تستغل الشارع لتعبير هنا وهناك، ولذلك يطرح اليوم: هل الشارع دائماً مجال مضمون كقوة تغيير نحو الديمقراطية؟ وكيف يمكن تجاوز استغلال السلطة إياه في تغيير موازين القوى داخل أجنحتها؟ وما هي تجليات الشارع الجديدة؟ وهل فضاء المدينة العربية بالمعنى الجغرافي والثقافي والحضاري يمكن أن تشكل فيه المسيرات ضغطاً على الحكومات ومسعى حقيقياً نحو التحول الديمقراطي؟ وهل يمكن القول إن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والحريات بنفس بالمعجمية المفهومية نفسها، وبمنهجية إجرائية سادت في القرن الماضي إلى بداية سنوات هذه الألفية ناجعة في وصف التطورات الجديدة في الوطن العربي وتحليلها واستشرافها؟^(٢)

وقبل كل هذا، أليس من الضروري استمرار طرح أم المسائل (وجود الدولة) بالمعنى الحقيقي ككيان يحفظ ما تقدم ذكره؟ أليست السلطة اليوم في الوطن العربي جماعات وفرق أهواء وشهوات وتجمعات كائنية عشائرية تتسم أحياناً بالتشردم، فهي الحاكمة النافذة القاهرة وليس الدولة؟ وما هي الرؤية الجديدة التي يمكن تقديمها حول الحراك الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان العربية؟ وما هي سبل تعزيز الديمقراطية في بعضها، إذا اتفقنا على أن مسارها فعلاً هو سير نحو الممارسة الديمقراطية الحقيقية؟ وما هو مستقبل البلدان التي ما زالت تحت هيمنة الكاريزمة الفردانية والشرعية الماضوية، ويتم فيها السعي نحو الحريات وحقوق الإنسان ببطء شديد؟ وهي لا تختلف عن التجارب المتعثرة في ممارسة الديمقراطية لبعض آخر، أو إن صح التعبير التراجع والتضييق على الحريات^(٣).

(٢) هل نودّ القول إن ذلك يمكن تحقيقه عبر المراكز البحثية والدراسات الأكثر استقلالية، أو المنظمات والأحزاب ذات الأفق الاستراتيجي والمستقبلي في ممارسة الديمقراطية أو في سعيها للسلطة دون حسابات تقاسم الثروة كهمّ أساسي؟ أحسب أن مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية في أكسفورد الذي أقام خمسة عشر ملتقى حول الديمقراطية يستطيع ذلك لتجربته ورؤيته للوطن العربي كأقطار وكوطن في الوقت نفسه، ولتركيزه على الرؤية الاستشرافية في الإشكاليات التي يتناولها.

(٣) تم الاستئناس هنا ببعض ما نشره علي خليفة الكواري أو تحت إشرافه. انظر: علي خليفة الكواري: الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢): «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية»، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ٢٢-٤٧، و«مفهوم =

إن المعطيات الدولية اليوم متغيّرة، فهناك العولمة الجارفة التي تطرح مسألة الإصلاح، وتحاول إعادة رسم الخريطة السياسية للشرق العربي لتطال حتى وجوده تاريخياً واجتماعياً، كما أن هناك حراكاً اجتماعياً وسياسياً في البلدان العربية له مميزاته التي يختلف فيها قليلاً عن الحراك في الثمانينيات أو التسعينيات، إضافة إلى مسألة ما يسمّى الإرهاب، وعامل العنصر الإثني - العرقي الذي أصبح يشكّل جزءاً من السلطة، وعامل حضور في ترتيب البيت العربي، وفي القرار السياسي، وفي التأسيس الدستوري لبعض البلدان العربية.

ونذكر هنا الشأن السوداني الذي كان لعامل العرق والجهة الحضور في إعادة تشكيل السلطة وتقاسمها، وكذلك العراق ذا الطابع العرقي - الجهوي الثلاثي. وحتى إعادة الانتخابات - في الأشهر القادمة - في منطقة القبائل الأمازيغية بالجزائر^(٤) يرى فيها بعض السياسيين والمحللين أن ذلك تم بإيعاز أمريكي^(٥)، كما تمّ الفصل بين سوريا ولبنان باسم الديمقراطية. وهنا نلاحظ عودة النعرة العرقية في العراق، في حين أن هناك أنظمة ومجتمعات ما زال فيها التغيير والحراك الديمقراطي بطيئاً جداً مثل تونس والمغرب. وتوعز هذه المعطيات الجديدة والتطوّرات جميعها بمراجعة ما كتب ونُظّر له حول الديمقراطية والحريات والدولة والسلطة في الوطن العربي في السنوات الثلاثين الأخيرة، والسعي لمعالجة جديدة استشرافية في ضوء المتغيرات الجديدة التي قد تعرف سرعة نوعية في السنوات العشر القادمة، فنكون أمام معجم جديد في المفاهيم المتعلقة بذلك. وهناك حاجة ضرورية للتجديد في الطرح والمعالجة والرؤية، وهذا ليس معناه القطع مع ما كتب سابقاً، إذ تعتبر المساهمات التي أنجزت في الربع الأخير من القرن الماضي تراثاً أساسياً لنا في مواصلة الاجتهاد والإبداع في قضايا الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

وتسمح لنا التطورات التقنية والمعلوماتية وهوامش الحرية المتنامية في السنوات الأخيرة بتطوير الكتابة في هذا الشأن، على رغم ما يلاحظ من أن العملية الحراكية في

= الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، «المستقبل العربي»، السنة ١٥، العدد ١٧٣ (تموز/يوليو)، ص ٥١ - ٦١، ورغيد الصلح [وآخرون]، حوار من أجل الديمقراطية، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦). ويمكن العودة كذلك إلى: الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٤) صدر قرار حل ١٢٢ من المجالس المحلية بمرسوم رئاسي، وهو صكّ على بياض منح لعروش أبريكا من طرف الحكومة، وهناك احتجاج ضد هذا القرار من طرف الـ «إف. إف. إس» (حزب جبهة القوى الاشتراكية) وحزب العمال، والـ «آر. سي. دي».

(٥) بعد تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر توطدت العلاقات الجزائرية - الأمريكية، فتزايد التشاور والزيارات على أعلى مستويات لمحاربة الإرهاب، وجرت مؤخراً تدريبات عسكرية بين الجزائر وأمريكا في الصحراء.

الشارع العربي، والتغير الدولي أكثر سرعة وتغيراً وتطوراً من العملية التنظيرية والكتابة الآفاقية الاستشرافية، ولعل السبب ما يلي:

– صحيح أن الحركة على المستوى الاجتماعي والسياسي أسرع، إلا أنها تتم ضمن تصوّرات وقيم ملازمة علّة وغاية ولا تنفك عنها. من هنا لم يعد للفصل من قيمة، وتم تجاوز الحديث عن الفصل بين الحراكية العملية والحراكية النظرية. فالحركة واحدة متداخلة ومتقاطعة. ونشير هنا إلى الدور الذي لعبه العالم السوسيولوجي ماكس فيبر في كسر النظريات التقليدية في فهم هذه العلاقة بطرحه قضية الفهم والتغيير.

– إذا كان هناك من تفاوت يلحظ بين العمليتين في الوصف الذي أبرزناه في السؤال، فهو حالة قد تفسّر بوضع المثقف العربي عندنا الذي يكون إما منخرطاً في السلطة، أو حزبياً بالشكل التقليدي، أو معارضاً يتصوّر التغيير من خلال العملية الانتخابية فقط، أو عبر إعلان مدوّنة حقوق للمرأة أو لطائفة ما، أو أنه قد يرى التغيير في التعدّد في الترشيحات الرئاسية. صحيح أنه قد يكون لكل دولة عربية ظرفها الخاص، ولكن الرؤية الاستشرافية المستقبلية تقتضي تناول ذلك ضمن كلفة حراكية للمنطقة العربية. وقد يكون هناك إما قصور في الرؤية واعتماد المرجعيات الغربية كنقل عنهم في رؤية الواقع العربي من جهة، أو ربما يكون ذلك عائداً – وهذه حالة تتضاءل تدريجياً – الى الذين بقوا ضمن التوصيفات التقليدية الجاهزة والذين هم عادة ضمن نسق إيديولوجي كلياني كرؤية الماركسيين وبعض القوميين التقليديين والإسلاميين لقضايا الديمقراطية، وما يتعلق بها.

– يتمتّع الحراك – مهما كانت علّته وغايته وشعاراته – بطبيعة تعقيدية يلتقي فيها الزمان والمكان، وتتداخل فيها الأحلام والتصورات والقيم. وهو ذو طابع صراعي حتى لو كان سلمياً ومنظماً، فعنفيته أحياناً من صلب صراعيته الضدية. وحين يواجه بالعنف والقمع يزداد أكثر. أما الأمر المضحك فكون هذا الحراك في الأصل نتاجاً للسلطة التي جارت المعارضة في الخروج الى الشارع. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العملية الحراكية بكل أنواعها هي تفكير أيضاً بطريقة أخرى ورؤية، هي خطاب بلغة تحليل للخطاب الجديد. خطاب يحتوي على الرموز والإشارات والتعبير، ويحتاج الى الفهم والتأويل. فلم يعد البيان والكتابة والجمال هي الخطاب، بل صارت كل علامة تحتاج إلى الفهم والتأويل، وتؤدي رسالة هي خطاب^(٦).

(٦) يمكن العودة إلى الاستخدامات المنهجية الجديدة في الفكر الفلسفي والأخلاقي للنظرية التداولية وتقنيات تحليل الخطاب ونظرية التلقي، أذكر هنا مساهمات الفيلسوف الفرنسي بول ريكور (ت ٢٠٠٥) حول العدالة، انظر: Paul Ricœur, *Le Juste 2*, série philosophie (Paris: Editions esprit; Diffusion Le Seuil, 2001).

وكذا العالم الاجتماعي الألماني ماكس فيبر وحنا أرندت وليو شتراوس الأمريكيان من أصل ألماني.

المثقف العربي والمهمة الوجودية

يطرح وضعنا اليوم بما يشمله من طول عمر الاستبداد أو التجارب المتعثرة في العملية الديمقراطية، أو السعي نحو تعزيز الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني والبحث عن مساحات للتعبير – حتى لو كان ذلك يتخذ أحياناً طابعاً عنفياً – أهمية مشاركة المثقف، وضرورة قيامه بمهمة عملية، وإن كان يرى طبيعته التخيل أو الإبداع. ولقد كان تنظير أرسطو واليونانيين الفلاسفة له علاقة مباشرة بالمدينة، عكس ما يتوهم البعض أن المهمة التخيلية هي التحليق في المفاهيم وشرح طلسمات الفلاسفة والمفكرين الغربيين. وفي غير مناسبة كان يرد المفكر العربي حسن حنفي على الذين يعارضونه القول بالفلسفة العملية المرتبطة بقضايا شعوبها: «كيف العمل والدار تحترق؟»^(٧).

إن الهزة الكونية المتمثلة في تنامي «إمبراطورية العولة»^(٨) وما يرافقها من بعض الإيجابيات كالضغط على الحكومات النامية لاحترام حقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية، تواجه اليوم شرقاً آخر غير الشيوعي الكلياني، شرقاً قد نجاري في نعته بالإرهاب^(٩)، إلا أنه رغم دمويته وعنفيته فهو أيضاً أحد نتائج إمبراطورية العولة والهيمنة الإسرائيلية، وكذا الاحتقان الداخلي.

(٧) انظر كتاب مناظرة بينه وبين أبي يعرب المرزوقي في: أبو يعرب المرزوقي وحسن حنفي، **النظر والعمل والمأزق الحضاري العربي والإسلامي الراهن**، سلسلة حوارات لقرن جديد (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣).

(٨) يمكن العودة إلى كتاب: **العرب والعولة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

(٩) منذ أكثر من عشر سنوات كان الكثيرون من السياسيين العرب والمثقفين يستنكرون عن استخدام «مفهوم» الإرهاب، ويرون البديل منه العنف أو البحث عن تعبير آخر. ولوحظ بعد أحداث لندن الأخيرة مناقشة هذه المفاهيم وإعادة صياغة المفهوم. وبدلت عبارة «الحرب على الإرهاب» إلى الكفاح ضد العنف، ولكن ما زالت الرؤية الغربية للاستشهاد والعمليات العنيفة غير مفهومة. على أن الخطوة الإيجابية سواء من المراكز البحثية والاستراتيجية أو الجماعات السياسية هي البحث في فهم الظاهرة عكس حكامنا العرب الذين يتجاهلون ذلك أو بعض المثقفين الذين يصرون على البقاء عند تحليلات السبعينيات والثمانينيات. وأنا أقصد التحليلات العلمانية واليسارية لهذه الظاهرة، وأذكر هنا سجن المقولات السديمية الصدئة التي بقيت محصورة فيها النخب الفرنكفونية الجزائرية. وكان من الذين استهجنوا مفهوم الإرهاب في الجزائر السياسي رئيس حزب جبهة التحرير الوطني سابقاً ورئيس المؤتمر القومي - الإسلامي سابقاً عبد الحميد مهري منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، ومن المفكرين الغربيين جاك دريدا. انظر الكتاب المشترك مع هابرماس تحرير جيوفاني بورادوري، انظر: Jacques Derrida et Jürgen Habermas, *Le «Concept» du 11 septembre. Dialogues à New York (octobre-décembre 2001)*, avec Giovanna Borradori, la philosophie en effet (Paris: Galilée, 2004).

وكان صدر في الأصل بالإنكليزية عام ٢٠٠٣ بأمریکا تحت عنوان: *Philosophy in a Time of Terror: Dialogues with Jürgen Habermas and Jacques Derrida*, [Interviewed by] Giovanna Borradori (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2003).

في هذه الظروف العالمية الجديدة سنكون أمام نصوص جديدة. ونحن هنا نتحدث عن النصوص الإبداعية الإنسانية، وليس النصوص النضالية التي تتخذ أشكالاً وعبارات جديدة، ولكنها تبقى ضمن سجن إقصاء المختلف وذاتية التعالي: «أنا الحق معي وما سواي باطل» أو القول بـ «الفرقة الناجية»، فتختلط العبارات الناقدة للعوامة باللغة الدينية. كما أن نصوص الغرب المندمجة بالدعوة إلى تأديب الدول المارقة مصحوبة بلغة الديمقراطية وحقوق الإنسان. إنهم يمرجعون إرث خمسة قرون منذ بداية الثورة الفرنسية، وهو إرث انتقد وما زال يُنتقد، لأن أوروبا عاشت حربين عالميتين وظلماً ودماراً واحتلالاً للآخرين، وقامت فيها دول شمولية.

ويشعر المثقف العربي اليوم بضرورة أدائه مهمة تاريخية – إنسانية، وليس النضالية اليومية الالتزامية فقط. وهذه المهمة هي المساهمة في تحقيق إنجازين حضاريين^(١٠): الأولى كونية، أي الاندماج في ما يسمى بثقافة وقيم التواصل والتخاطب من أجل حماية الأبعاد الإنسانية السلمية للفكر الأنواري بالنسبة إلى المثقف الغربي، وبالنسبة إلينا، يشمل التراث الإنساني مشاركة تراثنا الحضاري من خلال استمرار نصوص أجدادنا الذين استلهموا من القرآن الكريم أبعاد الإنسانية والتسامح والحوار وحفظ حقوق الفرد والجماعات.

هناك جيل من المثقفين الغربيين اليوم ينتقد الهيمنة الغربية المتغطرسية، ويرى فيها انحرافاً عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم إنسانية، ويرى ضرورة العودة إلى نصوص الأنواريين الحقيقيين ككانط وروسو وجون لوك، ومن بين هؤلاء صاحب «نظرية العدالة» جون راولس، وليو شتراوس.

أما المهمة الثانية فهي محلية، ونعني بها الارتباط بقضايانا القومية كالتخلف والتعليم والمرأة والديمقراطية والسلم الاجتماعي والسياسي. وهي تشمل طبعاً الجانب النضالي، كما أنها حاجة تاريخية لا تعني بالضرورة الارتباط بالسلطة أو الارتهان إليها أو إلى الخطابات السياسية السائدة. ولكن المثقف يملك خطابه وأدواته ومفاهيمه المميّزة. وهي مهمة تتقاطع مع المهمة الأولى التي نشترك ونخاطر فيها مع المثقفين الغربيين. وهي مهمة تأخذ جهداً وطاقاً من الكتابة كان من الممكن أن ندخرها لاستشرافات مستقبلية ومهام أخرى متقدمة، ولكن الإخفاقات التاريخية المعاصرة لأمتنا العربية وأبرزها إخفاقنا في استرجاع أرضنا المسلوقة في فلسطين، ومحو الأمية والجوع في بلداننا، وجثوم سلط قمعية على صدورنا، هي التي تجعل التفكير مرتين لقضايا فصل غيرنا فيها منذ عقود من الزمن.

(١٠) من ورقة تفكيرية قدمناها إلى أمانة اتحاد الكتاب الجزائريين أثناء انعقاد مؤتمهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

الكتابة بقلق عن هاتين المهمتين تسمح لنا برسم الدائرة التي نستطيع الإبداع فيها من خلال علاقة العملية الإبداعية بها وبتحديد طبيعتها وهي «دائرة وجودية»: السلطة، القوة، الآخر.

فالسلطة بتعبير بعض المفكرين المعاصرين^(١١) قوة عنفية متعددة، أعلاها ما هو شائع، أي السلطة السياسية، وقد استطاع الغرب تجاوز هيمنة الطابع التوتاليتاري العنفي للسلطة وطابعها الابتلاعي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تمّ ذلك أساساً على المستوى الإبداعي في العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية والأداتية (التكنولوجيا). ففي العلوم الإنسانية كان عصر الأنوار يشيد بالأنار المفكر المتحرّر، وصارت حرّيته هي علامته، وانتقدت السلطة، وتمّ تقييدها واستبدالها بالسلطات الثلاث، وبمفهوم العقد الاجتماعي، وحرية رأس المال والرأي.

وما زال المثقف الغربي يفضح تضييقات السلطة ومحاولات قهرها للفرد. وهناك اليوم موجة من الفلاسفة والمثقفين يوجهون انتقاداً كبيراً للبرالية باعتبارها انحرفت عن مهامها التاريخية الحضارية، وكون بعض الحكومات الغربية اتّخذت من العولمة والتحالفات الإقليمية والقارية مستنداً لقوتها وقهرها للفرد والجماعات^(١٢).

ونحن اليوم في وطننا العربي أمام سلطة سياسية تتخذ أردية جديدة رغم أنها استمرار لنمط السلطة التقليدية الموروثة عن النمط الكولونيالي أو العائلي – العشائري، ولكنها ترى أنه على المثقف أن يتخندق معها ضدّ الإرهاب أو التخلف باعتبار أن المهمة العاجلة للمثقف لا تختلف عمّا تسعى إليه السلطة القائمة حتى لو كان الاختلاف بيتاً واضحاً.

وقد كان قبلاً الانشغال بتحرير فلسطين والدفاع عن القيم الاجتماعية شعارات وهمية، إذ يقف الكاتب اليوم أمام تحدي السلطة التي ما زالت تقليدية رغم مظهرها الحداثي، وتحدي سلطة الإرهاب الذي يتخذ من مرجعية الخيال الديني والجمعي مستنداً لتأويله وسلطته. وبالتالي فالعملية ليست معنية بالمعارضة العدمية السالبة، أو بالانخراط الكلي

(١١) يمكن العودة إلى أعمال الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو في تحليل السلطة والخطاب وربطها بالعقاب والجنس، من أهمها: ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، ترجمة مطاع صفدي [وآخرون] (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠).

(١٢) ما زلنا في الوطن العربي لم نستثمر ذلك على النحو الكافي في نقد الليبرالية الوحشية والعولمة المجحفة. يمكن ذكر هنا الأسماء التالية: جاك دريدا والفلاسفة الجدد الأخلاقيون الذين يدعون إلى استثمار الفكر الأنواري والعودة إليه بعد انحراف الليبرالية عن مهمتها الإنسانية والحضارية، وكذا هابرماس وزميله كارل أوتو أبل في دعوتهما إلى أخلاق التخاطب والحوار، وإبداعهما في مزج الفلسفة التحليلية البيرسية (تشارلز بيرس) بفلسفة إيمانويل كانط، وقبلهما يشكل الفكر السياسي لحنا أرندت أهمية واضحة، انظر: Hannah Arendt: *Les Origines du totalitarisme*, 3 tomes ([Paris]: Seuil, 1951), et *La Condition de l'homme moderne* ([Paris]: Calmann-Lévy; Agora, 1983).

داخل السلطة، ولكن بالتموقع الإبداعي الذي يخلق لنا «سلطة المعرفة»، وهي سلطة ذات خصوصيات متميزة، إذ إنها ترتبط أساساً بالحرية والأنا الفردية. ونعني بالخصوصية المميّزة حتى لو كان مثقفاً داخل أجهزة الحكم، فالإبداع هو الذي يحزّره ويميّزه ويجعله قادراً على النجاح في المهمّتين المشار إليهما سالفاً.

هذا التميز الإبداعي هو الذي يعطي قوة للمثقف، فقوته من إبداعه ومن مناخ قيم الحرية والإنسانية الذي يساهم فيه. وهي قوة قد تتجاوز القوة الحزبية وقوة السلطة، حيث إن قوّة المعرفة سلطة أخرى تتجلى قيماً وأداة، قيماً كالحرية والاحترام .. إلخ، وأداة من خلال الوسائل المادية التي تجسّد المعرفة العلمية التكنولوجية. وبالتالي نستطيع تجاوز المعرفة التقليدية التي تكون سندا لسلطة متخلّفة أو جماعات تحاول هي أيضاً الاستيلاء على السلطة، وتجاوز كذلك المعرفة الأداتية «التكنولوجية» التي نستوردها ولا نساهم في إنجازها بل نصير تحت هيمنتها. ونعطي مثلاً هنا على العملية التعليمية التي تهمل تماماً العلوم الإنسانية.

وعلينا مواجهة قضية الهوية، إذ إنها تشكّل عندنا مصدراً للنزاع، وقد يكون إبداعياً إذا كان حضارياً وبوعي، ولكن حين يصير متكاً سياسياً أو لتحافظ به الجماعات والطوائف العرقية على بقائها المنعزل واستمرارها، فإنه ينتج الصدام والعنف والإقصاء والكرهية. ويتعرّز معطى «الرمز» ليعود بقوة ويشكّل الصراع والوعي بالآخر وتحديد العلاقات الدولية على أساسه. ويشتدّ الخلاف حول هذا الرمز حتى داخل الأمة الواحدة التي كانت تعرف انسجاماً داخلياً وتتمتع هويتها بقواسم مشتركة كالدين مثلاً الذي يعرف اليوم تأويلات أحدثت تشغيلاً وفتنة – بحسب عبارة الفقهاء.

في الجزائر تزعزع تصوّر الوحدوي حول الإسلام، ولم يعد الاعتراف قائماً بالإيديولوجية الأشعرية المالكية، بل أصبحت المرجعية التيمية – القطبية هي مصدر المعنى والتأويل. وقد يعود هذا القطع مع التراث الأشعري – المالكي إما إلى جهل الأبناء لهذا التراث المغاربي، أو إلى ردّ فعل ضد تأويل للإسلام ظلّ محنّطاً ومرتبّطاً بالسلطة منذ الاستقلال. فلم يعد هناك مكان للاجتهاد والتميز والاستقلال، وبقيت المذهبية الضيقة التي تلاءمت تاريخاً ودوراً مع وحدانية في العمل السياسي والفكر والتصوّر. ومن هنا، تتحوّل الكتابة إلى نص مفتوح أمام المذاهب والتأويلية المختلفة للإسلام، فنستطيع مثلاً تجاوز مسألة الخلاف حول الديمقراطية كروح وليس كمعارضة للشورى أو تجاوز الخلاف الضار حول قانون الأحوال الشخصية والمرأة ... الخ.

وهناك قضايا تتسع لها الكتابة وتضيق في الرؤية المذهبية والنصوص المغلقة. ولا نجد حرجاً أمام الآخر في تقديم ذاكرتنا والدفاع عنها من دون التقوقع داخلها. وتكون لغة التواصل والتقاطع والحوار والانخراط مع غيرنا في الحضور الذي هو ماضٍ ومستقبل، حضور فيه الإبداع، فيه كرامة الأنا والآخر، حريتهما والتزامهما بقيم الحرية كوجود.

لقد كانت بداية الاختراق لنا وحدوث الشروخ منذ ذلك الحدث التاريخي الكولونيالي. وما يزال الآخر يخترقنا بأشكال مختلفة هي اليوم أكثر قوة وفعالية مع صدمة جديدة نعيشها اليوم هي «صدمة العولمة»، أو ما يشتهي البعض تسميته «بما بعد الحداثة». وكانت مواجهة الأنا للآخر بألية الازدواجية التوفيقية، فالآخر اثنان (صورتان):

أ – صورة التقدم وحقوق الإنسان والنظام الجمهوري، ولكنه أيضاً الظلم والاستعمار، وهي طبعاً الصورة التي تشكّلت في خيال «خطاب النهضة العربية – الإسلامية».

ب – صورة مشوّشة تتعامل معه (أي الآخر) بازدواجية فيها المصلحية من جهة، وفيها الخوف من البقاء في التخلّف من جهة أخرى، ولا تزال هذه الصورة لها تأثيرها المنهجي والمعرفي في تفكيرنا المتردد التوفيقى إلى اليوم المتنقل بين حادثة عدمية وتقليدية انكفائية.

ولم يتم الإبداع والتحديث داخل هذه الهوية، بل تم السعي إلى تلقينها؛ وحتى عندما يتم الحديث عنها فمن أجل المزايدة، فاللغة العربية – في الجزائر مثلاً – تشكل اليوم حساسية سياسية وحضارية، لأن السلطة منذ السبعينيات عاشت على «مزايدة محاكاتية»، وما زالت تعتقد أن تطوير هويتنا يمر عبر مواد قانونية ومجالس عليا، ولا تلتفت إلى تطوير الوسائل التكنولوجية والاهتمام بالترجمة وصناعة الكتاب وتشجيع الباحثين في مثل هذه القضايا. وتتعولم مجتمعاتنا العربية اليوم تدريجياً. وقد تتم هذه العولمة في القرن الجديد بسرعة هائلة، وهي عولمة تعتمد خرق الهويات المحلية أساساً. فهل سيكون هذا الخرق إيجابياً أو سلبياً؟ أما الاحتلال والاحتصاب الأمريكي فهو المشين الذي لا يمكن أن يولد إلا سلطة هشة تابعة كما حدث سابقاً بعد خروج المستعمر التقليدي، أما الضغط بالمؤسسات المدنية وبخطاب قيم الحرية فهو الذي يكون مطلوباً الجدل معه والتنامي من خلاله استناداً الى الخصوصية الحضارية والاجتماعية، وإلا تصبح الكتابة سلفية أخرى بالنسبة إلى غيرنا.

الإصلاح السياسي : تغيير حقيقي أم بلاغة جديدة للاستبداد ؟

يشيع في الصحافة العربية وفي الندوات الفكرية والثقافية وفي الأحاديث واللقاءات السياسية منذ سنتين تقريباً مفهوم الإصلاح^(١٣) ليحلّ تدريجياً مكان مفاهيم الديمقراطية والتحديث والعصرنة. وهو مفهوم استخدم مع بروز الحركة الإصلاحية التجديدية عند الإصلاحيين الدينيين بدءاً من حمدان خوجة الجزائري ورفاعة الطهطاوي كمرحلة أولى،

(١٣) بدأت مجلة حوار العرب أولى ملفاتها عن الإصلاح، انظر: حوار العرب، العدد ١ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).

ثم الأفغاني ومحمد عبده وابن باديس وعلال الفاسي كمرحلة ثانية، كما استخدم في الغرب في القرن السادس عشر، واستخدم في الإصلاحات العثمانية في نهاية تضعع هذه الدولة، ثم اكتسح الساحة مفهوم الثورة مع تصاعد حركات التحرير من الاستعمار وبروز اليسار بمختلف توجهاته (القوميون، والشيوعيون، والاشتراكيون، والبعثيون، والناصريون). ويعادل اليوم في رؤية التغيير الجذري «الردكلة»^(١٤) مفهوم الجهاد وإقامة الدولة الإسلامية، طبعاً مع خلاف في الأرضية الفلسفية والفكرية لكل منهما.

وأصبح مفهوم الإصلاح الأول «الإصلاح النهضوي» رغم مضمونه التحديثي والعقلي متجاوزاً ومنتقداً من قبل الرؤية اليسارية الثورية منذ انقلاب الضباط الأحرار وثورات التحرير، كالثورة الجزائرية. أما «إصلاح» اليوم فيطرح تغييراً يمسّ السلطة والتعليم والاقتصاد وبنية القيم. ويلاحظ أنه أصبح له حضور في المشرق العربي أكثر من المغرب العربي، إذ إنه برز أكثر إلى الوجود مع أحداث مانهاتن التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. وبدأ الضغط الأمريكي والغربي من أجل إصلاح التعليم في بلدان الشرق العربي، وخصوصاً السعودية وباكستان ومراجعة برامج المدارس الدينية أو إغلاقها نهائياً. وفي العراق كان الاحتلال من أجل القضاء على أعداء التقدم والديمقراطية كما يصور ذلك البنتاغون الأمريكي. وما زالت العملية الإصلاحية مستمرة سواء بالضغط أو اللجوء إلى الضربات العسكرية.

والسؤال المطروح هنا كيف تتلاقى الرغبة في القضاء على الإرهاب ومحاربته في مواطنه والإصلاح السياسي والتعليمي والاقتصادي؟ كيف نقيّم هذه العلاقة؟ أليس فرض الشيء من الخارج كالديمقراطية والحرية يتضمّن في حدّ ذاته القوة والاستبداد^(١٥)؟

(١٤) الردكلة: هنا بتصريف عربي للفظ «Radicalisation»، إذ ترجمة تغيير جذري عادة ما تستعمل مقابل الراديكالية أو يبقى على اللفظ الأجنبي، في حين نلاحظ باستمرار المضمون الحركي - الفعلي للمفهوم ومن هنا حين يترجم أحياناً يخفي مضمون الحركة والفعل، فلماذا أن نبحت عن معادل مناسب في لغة الأجداد، أو يبقى على اللفظ اللاتيني مع تغيير في بنية الكلمة وتصريفها.

(١٥) عن فكرة فرض الكلية أو أن الأصل هو الخلاف والتنازع، راجع الصراع بين الاتجاه الألماني الذي يمثله هابرماس، والاتجاه الفرنسي الذي يمثله فرانسوا ليوتار، والقاضي أن خطاب الألمان تهريجي ومثالي بقولهم دعوى خطاب فوق كلي فيه صلاحية الإجماع والتوافق، ويتخذ هذا الإجماع سمة «إرهابية»، وهو وصف يطلقه على التشكيلة الفلسفية الألمانية التي هاجرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. بخصوص فرانسوا ليوتار انظر كتابه: Jean-Francois Lyotard: *Le Differend*, collection «critique» (Paris: Editions de Minuit, 1983), et *La Condition postmoderne: Rapport sur le savoir*, collection «critique» (Paris: Editions de Minuit, 1979).

أما يورغن هابرماس فيعرف بنظرية «التداوليات الكلية» التي تقرّ بوجود دعاوى صلاحية قبلية تنظّم صيرورة الحوار سعياً وراء الإجماع، ويعتقد هابرماس بأن دعاوى الصلاحية، مثل الوضوح والجدية والمناسبة والصدق، دعاوى كلية تتحقّق في سائر المجتمعات على أنحاء متباينة. وهنا الخلاف مع فرانسوا ليوتار، هل التنازع هو الأصل كما يقول هذا الأخير أم الإجماع كما ترى المدرسة الألمانية التواصلية التي يمثّلها هابرماس إلى جانب صديقه كارل أو - أبل. انظر: بومدين بوزيد، «إيطليقا التواصل ونقد العقل =

صحيح أن قد ذلك يكون فاعلاً وله أثره الإيجابي في بلدان عربية تحكمها الجماعات الاستيلائية الاستبدادية وليس الدولة، ولكن حكام هذه المجموعات يتكيفون مع هذا الوضع ويدعون إلى الإصلاح ويصرون أنبياءه والمبشرين به، بل يصبح جزءاً من بلاغتهم، فالبلاغة التبيرية الخداعية هي جزء من سلطتهم. ولا يقتصر أول عمل نحو التغيير فقط على كشف آليات الاستبداد في العالم العربي وتعرية جماعات السلطة ولا نقول الدولة، فالدولة تعني المواطنة والحريات وتداول السلطة وسريان العملية الديمقراطية في المؤسسات والفصل بين السلطات والحد من تدخلات الزعامات والأفراد. فنحن في كنف السلطة وليس الدولة.

تكمّن المهمة الأولى في كشف بلاغة المجموعات الحاكمة – والبلاغة هنا ليس إجادة الكلام وتحسينه، ولكنها الكشف عن الاستخدام لترسانة من المفاهيم البرّاقة التي تصوّر الانتقال إلى غد أفضل وأكثر ديمقراطية. وليلحظ معي القارئ كم هو غني هذا المعجم البلاغي البراق للسلطة، في حين أن كثيراً من القوانين وطبيعة سير المؤسسات السياسية عكس الديمقراطية والعدالة، وكما قيل «كل طاغية يحتاج إلى من يجيد البلاغة»، أي صناعة لغة سلطوية خادعة تخلو من قيمة الصدق، ومن هذه البلاغات التي تستغلها بعض الدوائر السلطوية في الوطن العربي.

أما مفهوم الإصلاح فهو في الأصل ضدّ هذه الأنظمة العربية التي كان يراهن عليها الغرب، ولكنها بالشكل الذي عليه الآن لم تعد قادرة على تلبية استراتيجيات القوى الكبرى في العالم. وكان الإشكال المطروح الذي لازم مفهوم الإصلاح: هل الإصلاح يكون من الخارج أم من الداخل؟ بمعنى هل الضغط الخارجي، ولا سيما الأمريكي، يمكنه أن يحدث إصلاحاً وديمقراطية في الوطن العربي أم أن ذلك يتم تدريجياً من الداخل؟

وقد حاول سواء من هم في سدة الحكم أو من لاهلاقة لهم بالسلطة التأكيد على أن الإصلاح يتم تدريجياً ومن الداخل. والقول إذ يعود إلى أصحاب الجالسين على رقاب العباد وخيرات البلاد مفهوم إذ هم يسعون لمدّ عمر هذا التسلط. أما الذين يقولون ذلك إما لأن لا حظ لهم في السلطة أو من منطلق موضوعي واقتناعي، فربما الاحتلال الأمريكي هو الباعث النفسي على أن التدخل وفرض شيء من الخارج مهما كان عنيفاً أو سلمياً يحدث رجّات وهزات قد لا تكون في صالح الأهداف التي يسعى إليها الذين يرغبون في التغيير والإصلاح. أما الذين يدعون إلى الإصلاح بالضغط الخارجي فهم فتّان: فتّة التجمّعات السياسية التي

= الأداة،» ورقة قدمت إلى: فلسفة النقد ونقد الفلسفة في الفكر العربي والغربي: أعمال الندوة الفلسفية الخامسة عشرة التي نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ومانفريد فرانك، حدود التواصل: الإجماع والتنازع بين هابرماس وليوتار، ترجمة وتقديم وتعليق عز العرب لحكيم بناني (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٣).

ما زالت تلقى الحيف وعدم الاعتراف من قبل حكّامها، ولهم في ذلك مبرراتهم لأن هذه الأنظمة العربية تملك تكيّفاً وتجربة طويلة في مدّ حياتها والاستمرار بواسطة أكسجين ما زلنا لم نفكّكه ونكتشف سرّه. ولا عجب في أن يتحدث الانقلابيون عن الديمقراطية، أو عن الانقلابيين كما حدث في موريتانيا.

كما أن هناك فئة المثقفين والمنظرين، لعل جزءاً منهم يُطلق عليهم اليوم صفة «الليبراليين الجدد»، علّهم شيوخ الإصلاح الجدد. والتسمية هنا ليست لمزاً، فالشيخ الداعي إلى الإصلاح أو الثورة أو الجهاد يسكننا في مواجهة المستبد. وربما سنعيد إلى معجمنا السياسي اليوم مفهوم «المستبدّ العادل» في مواجهة الإصلاح الخارجي بالقوّة، فالآخر دائماً يكون مصدر تغيير بقدر ما يكون مصدر خوف وقلق، وهي إشكالية حضارية تستمر معنا منذ قرنين أو يزيد قليلاً.

ثلاثية التعثر ومساحات للصراع

إذا ما حاولنا رصد التفكير والكتابة حول الديمقراطية والإصلاح والتحديث في الوطن العربي، يمكن القول إننا اليوم في مرحلة قد لا تختلف عن سابقتها، لكنها تتميز بمعطيات دولية جيّدة وبتغييرات بدأت تتم في بعض البلدان العربية. وللأسف قد يكون هذا التغيير أحياناً تقدماً نحو الوراء، ومن أجل تزيين واجهات السلطة وتجميلها. ولكننا نتعلّق بكل بادرة جديدة وما تحقّق من صراع نضالي مريب، وأذكر هنا الحرية الإعلامية والتجربة الصحفية في بعض البلدان العربية كالجزائر، أو تداول السلطة وتعدّدية الانتخابات الرئاسية، وهي مكاسب يصبح من المهم كيف نعرّزها ونحافظ عليها، وكيف نستثمر الحراك سواء المنظم أو العفوي للشارع العربي.

في ما يتعلق بالتجربة الديمقراطية المتعثرة في الجزائر وما يلازمها من خوف من تزايد الفقر والمشاكل الاجتماعية^(١٦)، هي تجربة متعثرة أيضاً في مخطط الإنعاش الاقتصادي^(١٧)، كما يلازمها أيضاً كطرف ثلاثي آخر، التدهور في المردودية التربوية

(١٦) مع تزايد نسبة الفقر وعودة ظهور الأمراض الوبائية القديمة التي ترتبط أساساً بالتخلف وقلة الدخل الفردي ونظافة المحيط كالتيّفوثيد والطاعون والسل، وهي حالات اجتماعية تقف أمام انتشار الوعي بالديمقراطية والحرية والمطالبة بالحقوق والمواطنة.

(١٧) تكشف آخر الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء في دراسة خاصة بعنوان «النشاط الصناعي ما بين ١٩٨٩-٢٠٠٤»، أن الصناعة الجزائرية مريضة وتعاني الهشاشة منذ عام ١٩٨٩، على الرغم من التطهير المالي وإعادة جدولة الديون ومسحها، والتي كلفت خلال الفترة ذاتها من ٢٠٠٠ مليار دينار، ويمكن تسجيل الأرقام التالية لسنة ٢٠٠٤: ١ - نسبة الإنتاجية خارج نطاق المحروقات ٤٦,٣ في المئة. ٢ - نسبة الإنتاجية في الصناعة التحويلية ٤٥,٨. ٣ - النسبة العامة للإنتاجية ٥٠,٥ في المئة، وحتى القطاع الخاص يعاني الركود بدليل أن نسب النمو أضعفت متواضعة إذ لم تتعد ١,٥ في المئة عام ٢٠٠٤ مقابل ٠,٦ في المئة عام ٢٠٠٣ بينما كانت تتراوح ما بين ٦ و ٦,٥ في المئة في ما سبق. انظر: الخبر اليومية، ٢٠٠٥/٨/١٥.

والتعليمية^(١٨) وتعرض النسيج الاجتماعي للتفكك، وهي محصلة غياب القيادة الرشيدة وحصيلة السنوات العشر المظلمة الدموية وميراث سنين الشرعية الثورية، وهي تعثرات وإخفاقات في ثلاثي في حال أصيب طرف منه بمرض، انتقلت عدواه إلى الطرفين الآخرين: الممارسة السياسية (سواء على مستوى السلطة أو الأحزاب السياسية)، والتسيير الاقتصادي، والعملية التربوية التعليمية، والعلاقة بينهما جدلية، فالممارسة السياسية الرشيدة الناجحة تتطلب تثقيفاً وتكويناً معرفياً يسمح بضمان سير المؤسسات، والارتفاع بمستوى الوعي بالحرريات والمواطنة، كما أن العملية الاقتصادية الناجحة تتطلب الديمقراطية والتسيير العقلاني - العلمي التكنولوجي المتطور، والعملية التربوية تتأثر بالمردودية المالية والاقتصادية الناجحة، وكذا بالممارسة الديمقراطية.

وهناك سرطان ثلاثي آخر اليوم ينهك الثلاثي الأول ويشلّه، وهو البنوك المالية المتخلفة التي تقف عثرة أمام تطوّر العملية والاقتصادية كالاستثمار، والإدارة البيروقراطية التي لا تزال تقليدية، إضافة إلى عامل لا يتجسّد مادياً، ولكنه يتوزّع على جسد الدولة ومؤسساتها، ويتمثّل في قيم النهب والرشوة والمحسوبية والجهوية. وهي قيم تترسخ بذلك وترسخ هذا، قيم تجد لها أرضية ثقافية وأخلاقية تشجع بعض الأحزاب على تنشيطها وإعادة هيكلتها وترويجها في عبارات بلاغية، إذ للفساد لغة كما قيل.

وللردّ على هذا الوضع، نكون أمام مساحات ثلاث فيها التنازع والصراع، مساحات يتم ترويضها بفعل التحالفات السياسية حيناً، وتقاسم الربح والثروة حيناً آخر، ومساحات أخرى بسنّ قوانين وتشريعات مكبّلة، أو بفعل الإبقاء على حالة الطوارئ. هذه المساحات مساحات مكانية، ولكنها تتقاطع مع الزمن، لتشكل ميلاد غايات جديدة لم يكن مخططاً لها أو غايات مسبقة كانت في الحسبان منذ البداية. فأمكنة البرلمان، والصحافة، والشارع، أزمتهما تملك خطابات تختلف طبيعتها ومراحلها وجهازها المفهومي أحياناً وتتقاطع مع بلاغة الخداع والمهارة السلطوية، وأحياناً أخرى تتعارض معها، وتتخذ لنفسها صيغة جديدة.

ولكن هل هذه البلاغات تستطيع الوصول إلى الجماهير وإقناعهم؟ لغة البرلمان ابتلعت في لغة السلطة ولم يعد لها قوة ومعارضة ولم تستطع صنع شيء أمام بلاغة الأمريات

(١٨) سجلت بعض الولايات كمعسكر التي تبعد عن العاصمة حوالي ٥٠٠ كلم جنوب غرب تقريباً ١٠٠ في المئة رسوب (فشل) في امتحان شهادة التعليم الأساسي للمرور إلى مرحلة جديدة من التعليم المتوسط، كما نزلت نسبة البكالوريا في السنة ٢٠٠٥ من ١٧٠ ألف تلميذ إلى ٧٠ ألفاً، والشيء نفسه بالنسبة إلى المردودية في المؤسسات التعليمية والاقتصادية. وعلى خلفية النتائج السلبية المروعة في التنمية التي سجلها المجلس الاقتصادي - الاجتماعي (الكناس) وحدث الخلاف بين مديريها والسلطة قدم صالح منتوري الوزير السابق استقالته من إدارة هذا المجلس احتجاجاً على الوضع المأساوي وكذلك رفضه لضغوط السلطة التي تحاول تقديم بلاغة «إننا بخير وعلى خير»، وهناك مراكز استبيان وإحصاءات رسمية تقدم هذا النوع من البلاغة للمواطن.

الرئاسية، وبلاغة الشارع الاحتجاجية التي يرافقها الإحباط أحياناً من السلطة فيتمّ اللعن والسب لهذه السلطة، وقد تطلّ القائد الأول في البلاد الذي كان محاطاً بداية بهالة احترام وتبجيل تاريخيين.

واستطاع خطاب الصحافة الثبات والمقاومة، إذ يعتمد الكشف والنقد بالكلمة أو الكاريكاتور، والزمن هنا الكلمات والعبارات، والخطابات مهما كان مستواها وطبيعتها وزمنيتها الرؤية المستقبلية للبلاد والتسيير والعملية الديمقراطية. وقد يلحظ البعض هنا إغفالاً لأجهزة الأمن والعسكر، وهو ليس إغفالاً، ولكنه تحصيل حاصل في البلدان العربية، فما زالت هذه المسألة ترهقنا وترهق العملية الديمقراطية في وطننا العربي. والثلاثي الذي تحدّثنا عنه سواء في التعثّرات الثلاثية أو الأمراض السرطانية التي تصيب جسد الدولة وكيانها، أو في المساحات الثلاث، يتواجد فيها العسكري جدلياً ظهوراً وتسترأً. ويكفي أن أذكر هنا أن في مستويات المسؤولية العلمية والجامعية، يخضع المرشح للمنصب الذي هو منصب علمي إلى مرور ملفّه على جهاز الأمن الاستخباراتي رغم خلو ملفه من السوابق العدلية.

أثناء الحديث عن المساحات الثلاث، نشير إلى علّتين في «الصراع على مساحة الشارع»: العلة الفاعلة السببية الأولى التي قد تختلف عن الغاية بعد تطور عملية الصراع على هيمنة مساحة المكان. ونحن لا نتحدّث هنا عن فصل بين حراك فعلي نحو استخدام مساحة المكان بالمعنى المحدّد النضالي – الحزبي، قد يكون بترخيص أو من دونه، أو استخدام آخر قد يكون غير منظم وعفوي ويحمل مطالب اجتماعية، أو قد ينشب ذلك كردّ فعل تجاه خطأ أو تعمد في قتل من طرف الأمن أو من مسؤول إداري.

وبسبب طبيعة هذه الحركة، قد لا نتمكن من السيطرة عليها إذ إنها قد تتطور أو يتدخل المجتمع المدني لتنظيمها. والمهم أنها غالباً ما تنتهي إلى تغيير سياسي يمسّ بالدرجة الأولى التغيير الهيكلي الإداري من تغيير للوالي أو تجميد مجالس منتخبة. وتدرّك السلطة جيداً أن الإدارة في مجتمعاتنا العربية هي الحزب اللاحزب، الحاكم الحقيقي الذي يتسم بالتخلف والبيروقراطية، والمتسبب عادة في فشل مشاريع اقتصادية وتنموية، والمتسبب بإرهاب المواطنين والمسّ بحقوقه. وقد تُستغل هذه العملية من طرف السلطة في سنّ قوانين وتشريعات لم تكن الظروف مهيأة لها سابقاً لفعل ذلك.

وتعتبر مساحة المكان في ترسيخ وتأسيس العملية الديمقراطية عاملاً أساسياً في بلدان عربية ما زالت القبضة الأمنية والاستبداد فيها أكثر استفحالاً. ويعتبر تحرك الشارع بارقة أمل في التغيير، ولو كان هذا التحرك محدوداً وفي مناطق معينة، كما قد يكون مرتبطاً أحياناً بجهة معينة أو بكثافة عرقية – إثنية متميّزة في منطقة ما. ولكن في الجزائر أصبح يؤرّخ للتغيير والاستبداد في الوقت نفسه بحادثتين: انتفاضة الغضب ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ التي أعقبتها استقالة الشاذلي بن جديد والدخول في المرحلة التعددية ومسيرات الله

التي قادتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩١ وبعدها توقيف انتخابات ١٩٩٢.

وفي هاتين الحادثتين كان الشارع هو الفيصل بين مرحلتين^(١٩): في الأولى كان طابع العفوية هو الحاضر، ولو نسب ذلك الى الأمن السري في إخراج الناس من أجل التغيير الذي يخدم الجماعات الحاكمة. أما في الحالة الثانية فكانت أيضاً انتخابات فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال استخدامها مساحة المكان (الشارع) كمسيرات وتجمعات، ثم كان الاعتصام والعصيان المدني وأعقبه انقلاب عسكري. وبعد هذه الفترة كان الشارع محتلاً من هذا الطرف أو ذاك. وتمت مسيرات مختلفة كانت شعاراتها أيضاً مختلفة، كما كان الصراع حول أماكن الجبل والطريق ومن يملكه. وكانت الغلبة طبعاً للسلطة الحاكمة بفضل قانون الطوارئ الذي لا يزال مستمراً إلى اليوم. ومنذ أحداث القبائل مع بداية الألفية الجديدة أصبح كل خروج إلى الشارع سواء للتعبير السياسي أو الاحتجاج على الوضع المعيشي، يقابل بالقمع واستخدام القوة، وقد يقع التجاوز.

ومن المساحات المتنازع حولها المساحة الإعلامية. فقد تم سنّ قوانين ردعية ومكّمة للأفواه بالنسبة إلى الإعلام الحر، هذا فضلاً عن الإشهار الذي ما زال سلاحاً في يد الدولة، إذ إنها تحتكر المؤسسة الإشهارية وكذا المطابع. وعلى الرغم من أن بعض الجرائد المستقلة اشترت المطابع، ولها مدخولها الإشهاري الاستقلالي - ولكن لها قضايا في العدالة بالعثرات سواء ضدّ مسيّري هذه الجرائد أو ضدّ مراسيلهم عبر الولايات. واعتبرت الصحافة الحرة في معظمها «الحزب الوحيد» الذي كان ضد انتخاب بوتفليقة، بعدما أيّده في العهدة الأولى، وقد دفع بعضهم ثمن ذلك. ولا ينبغي باسم الديمقراطية والدفاع عن الحريات أن ننظر إلى هذه الصحف ببراءة زائدة، فهناك ارتباطات ومصالح مالية لهذه

(١٩) يمكن ذكر كرونولوجيا الأحداث التالية التي أعقبت «انتفاضة الغضب»: ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ قيام مظاهرات عنيفة دموية تمّ فيها إحراق مؤسسات الدولة وعدة وزارات وشركات - ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ إعلان حالة الحصار - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، خطاب الشاذلي واعترافه بخروج الجيش إلى الشارع وفي اليوم نفسه تحدث مجزرة ضد إسلاميين كانوا متوجهين في مسيرة سلمية من بلكور إلى مسجد السنة بباب الوادي - ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ رفع حالة الحصار والإعلان عن مقتل ١٦١ شخصاً بحسب المصادر الرسمية إضافة إلى آلاف المعتقلين - ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ دستور جديد يسمح بإنشاء الأحزاب - آذار/مارس ١٩٨٩ ميلاد الفيس (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) - أيار/مايو ١٩٩٠ شهر التجمعات والمسيرات الكبرى - ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٠ أول انتخابات محلية في ظل التعددية فازت فيها الفيس بمجموع ٨٣٥ من بين ١٥٣٩ بلدية - ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١ الفيس تدعو إلى إضراب محدود يتحوّل إلى عصيان مدني تطالب فيه بإلغاء قوانين الانتخاب والتقسيم الإداري الجديد - ٤ حزيران/يونيو ١٩٩١ اشتباكات في الشارع بين مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجيش خلف ستة قتلى والعديد من الجرحى. وهكذا كان الشارع بيد الإسلاميين، ثم بعد إلغاء الانتخابات كان الشارع مجالاً للمناقسة السياسية احتله مرات الديمقراطية، ومرات أخرى الحركات البربرية والجمعيات النسوية. وتعتبر معظم السنوات الست الأولى من عشرية التسعينيات مسيرات متعددة الأطياف.

الجريدة أو تلك، كما أن بعض مسيّري الصحف لهم علاقات مع جماعات السلطة، وهي شائبة قد تؤثر في الصدقية الإعلامية لبعض الجرائد.

إن مساحة المؤسسات المنتخبة هي مساحة لم تحقق بعد الهدفين الغائين، فعلى رغم كون هذه المساحة ليست مكانية فقط بل ذات طابع زمني وتاريخي فهي أولاً ليست مستقلة استقلالاً كاملاً، كما أن الحكومة لا تشكّلها الأغلبية البرلمانية، ولكن للرئيس الخيار في اختيار رئيس الحكومة، وذلك كما ينصّ الدستور، وهو ما يخلق تناقضاً فادحاً في عملية المحاسبة. والجهاز التنفيذي توليفة تحالفية يقف على رأسها من لا يشكل الأغلبية البرلمانية، ما يعطي الانطباع أن التحالف هو استراتيجي مصلحي لتقاسم المناصب والثروة، وإبعاد المعارضة أو ابتلاعها باسم الدفاع عن الأمن أو الوئام أو باسم التنمية والمصالحة. ونحن نعيش منذ سنوات عملية سياسية تراهن على الزعامة الفردية التي لا تسمح الظروف العالمية والمحلية بعودة بروزها. وهي وإن برزت، فنجاحها مرهون ببرامج تنموية إنعاشية واضحة وجديدة، وبقناعات ترسم قوانين تحفظ الحريات وحقوق المواطنين، وترسخ العملية الديمقراطية.

مساحة المجالس المنتخبة بدءاً بالبرلمان تنتهك بالأمرات الرئاسية بين الدورتين، أو بقوانين قد تضيق من معارضة النواب للمشاريع المقدمة من طرف الحكومة. وهذا ينعكس حتى على المجالس المنتخبة في البلديات والولايات، إذ هناك صلاحيات للوالي، أي للإدارة المحلية في عزل رئيس بلدية منتخب. وهناك اليوم شلل حقيقي في تنمية بعض البلديات بسبب الصراع الداخلي بين المنتخبين. وغالباً ما يكون على أساس الربيع والعشائرية والجهوية؛ أي أن عملية تغيير القوانين المسيرة للمجالس المنتخبة مع عمليات تأهيلية للمنتخبين البرلمانيين والبلديات في ممارسة الديمقراطية وفهم القوانين عملية ضرورية. ونشير هنا إلى أن غالبية المنتخبين تفتقد أبسط المقومات الثقافية والعلمية والسياسية.

هكذا نلاحظ أن مساحة المجالس المنتخبة ضيقة، ولإدارة السيطرة عليها بدءاً من هرم الرئاسة التي لها الحق في إصدار الأمرات^(٢٠) بين الدورتين، أو تشكيل حكومة من

(٢٠) من الأمرات خارج المجلس أن الحكومة قررت أن تمرر قانون مالية تكملياً عن طريق أمر يصدره رئيس الجمهورية، وحرمان النواب من حقهم وواجبهم في مناقشة القوانين وإثرائها وتعديلها، فلترئيس صلاحيات دستورية للتشريع بالأوامر ما بين دورتي البرلمان. ويرى بعض النواب أن الحكومة تحالفت على البرلمان والنواب، ولجأت إلى استعمال حق دستوري مخول لرئيس الجمهورية. ونشير إلى قانون المالية الذي مرّ على البرلمان عام ٢٠٠٥ وترتبط به قضية تتعلق بمنع استيراد الخمر، وهو ما لم تستطع الحكومة إقناع النواب بالعدول عنه. وقد سجل بذلك التيار الإسلامي داخل البرلمان انتصاراً في حينه، ولكنه حين ألغي لم يكن هناك رد يذكر، كما أن التيار الإسلامي الموجود في السلطة لم يجد أمام إصرار رئيس الدولة إلغاء تخصّص الشريعة الإسلامية من التعليم الثانوي - العام - إلا السكوت بعدما أزيد وأرغى باسم الحفاظ على الهوية، وربما يكون تقاسم الربيع وراء ذلك.

أقلية في البرلمان إلى أصغر مسؤول في الإدارة، وهو الوالي الذي يتبع لوزارة الداخلية، وهي ذات طبيعة أمنية بالدرجة الأولى. وللوالي الحق في نزع رئيس البلدية وتجميد عضويته، ولكن شرط أن يسحب الثقة منه أغلبية أعضاء المجلس، وهنا تلعب المناورة دورها في ذلك. وكثيراً ما نلاحظ عملية الشد والربط الصراعي بين والٍ ورئيس بلدية، ولكن تكون الغلبة دائماً لوزارة الداخلية.

هناك مساحة أخرى فيها هامش من الحرية، ولكن هذا الهامش تملأه عادة إما تنظيمات طلابية متعددة لها ميول نحو هذا التيار السياسي أو ذاك، أو نقابات هي في جزء منها مشلولة. وقد لوحظ كيف أن بعض هذه النقابات لم يعط لها الاعتماد بعدما رُؤِض نهائياً «الاتحاد العام للعمال الجزائريين»، وهو تنظيم نقابي جزء من السلطة، ويتقاسم معها النصيب الريعي. وهنا لا نتحدث عن المنظمات التي تحولت في الغالب إلى لجان مساندة للرئيس ثم للعفو، وهي في أغلبها ما زالت تعتمد الشرعية الثورية، وتغترف من ذاكرة الشهداء والمجاهدين.

هناك مراكز أيضاً للبحث العلمي، والقصد منها المراكز التي لها علاقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ اتخذ معظمها من بحوثه مهمة إرضائية لتوجهات السلطة، أو هو مرتبط بالمراكز البحثية الفرنسية، ويكرّر ما تنتجه. ويغلب على من يسيّر هذه المراكز من إداريين وباحثين الفرنكوفونية اليسارية، وتتقاطع مصالح بعضهم مع المصالح السلطوية؛ كما أن مراكز استبيان صدقية الآراء ضعيفة لعدم حريتها وتبعيتها للدولة وللمجموعات الحاكمة، فنحن نحتاج إلى مراكز استبيان وبحوث استراتيجية قوية ومستقلة.

قد تعمل السلطة على الإيهام بالديمقراطي وذلك من خلال ما يلي :

أ – حلّ المجالس البلدية والولائية المنتخبة في بلاد القبائل، والدعوة إلى إجراء انتخابات في مطلع سنة ٢٠٠٦، والنتيجة طبعاً هي فوز تيار أبريكا القائد الجماهيري لانقفاضة بلاد القبائل الذي استطاعت السلطة ترويضه وكسبه لضرب معارضة أخرى تعتمد أيضاً المخزون الأمازيغي والنضالي لبلاد القبائل.

ب – إصدار قوانين وجلب المواطنين للانتخاب حولها كما حدث سابقاً مع قانون الوثام. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ جرى استفتاء حول قانون «السلم والمصالحة الوطنية»^(٢١). وهنا نود الإشارة إلى أن الغريب في الانتخابات الجزائرية أنه بدل أن يقع

(٢١) بحسب «ميثاق السلم والمصالحة» المنشور في: **الجريدة الرسمية** (الجزائر) (١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥)، فإنه ينص على الخطوط التالية: ١ - إبطال المتابعة القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتباراً من ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوثام المدني. ٢ - إبطال المتابعة القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكتفون عن نشاطهم المسلح وسلموا ما لديهم من سلاح، ماعدا الذين ارتكبوا المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية. ٣ - إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه ما عدا =

الانتخاب في القضايا الجوهرية الدستورية والتعددية – إذ إن الديمقراطية ليست انتخاباً فقط، بل هي فصل بين السلطات وتحقيق المواطنة والحريات واستقلال العدالة، أي تأسيس دولة بالمعنى المعاصر – توهم السلطة الناس بالانتخاب حول قضايا أخلاقية تتعلق بالذاكرة أو القيم الجمعية التي لا يمكن لأي مواطن أن يقف ضدها، لأنها تتعلق بالصلح والتعاون والمحبة، وبالإمكان – بحسب الصلاحيات المخولة دستورياً للرئيس – أن يتم إصدار العفو الرئاسي من دون المرور بالانتخاب. من هنا، يمكن القول إن الخطاب السياسي المتعلق بالحوار والمصالحة يستخدم المخزون الشعبي للتعبئة في قضايا سياسية يراها هو استراتيجية وتكتيكية من جانبه، كما استخدم في مقاومته هذه الجماعات التي يريد التصالح معها اليوم في حربه مخزون الثورة والكفاح ضد الذين يريدون تفتيت الوحدة الوطنية، وقد كان جزءاً من المعركة الحديث على أن هؤلاء ضد الديمقراطية والإسلام والتاريخ.

نلاحظ هنا دائماً لجوء السلطة إلى المخزون الأخلاقي أو الرمزي المشترك. من هنا ضرورة فهم العلاقة بين الرمز والاستبداد، فالديمقراطية عند هذه السلطات العربية تعرف كيف تلبسها أكثر من لبوس، وتتباهى بقيم المواطنة والحرية، ولكن تبقى في الجوهر الداخلي كل التشريعات والقوانين ضد الديمقراطية، لا بل إنها تسعى إلى خنق المساعي التي تؤدي إلى الديمقراطية.

ج – هناك اليوم ما يسمى بالتطهير – ليس التطهير الاقتصادي، ولكنه التطهير من الفساد. فجلّ رؤساء البلديات متابع قضائياً، وكذا مسؤولو بعض البنوك والولاة. وقد تزامن هذا اللحاق القانوني في وقت سابق مع بدء الحملة الانتخابية الرئاسية الثانية، ومسّ ذلك بالخصوص الذين وقفوا مع بن فليس رئيس الحكومة وأمين عام حزب جبهة التحرير السابق ضدّ بوتفليقة. نجم عن ذلك سجن صحافيين باسم رفع دعاوى قضائية تخص الشأن العام. صحيح أن الفساد ينخر المؤسسات الحكومية وهي حملة من المفروض أن تستمر، ولكن في شفافية ووضوح، لأنها أحياناً ترتبط بتصفيات تناحرية مصلحة بين هذه الجماعة وتلك ■

= المستثنين سابقاً، كما تم التنصيص على عودة المفصولين من مناصبهم نتيجة مواقفهم السياسية، وكذا تعويض المتضررين من الأعمال الإرهابية، وتعويض ضحايا المفقودين. كانت المواقف الأولى من هذا الميثاق متباينة بين أحزاب ساندت كلّها تقريباً هذا الميثاق وخيبة أمل عند أعضاء قياديين في الفيس سابقاً، حيث إن الميثاق يمنع عودة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» إلى النشاط السياسي، كما أن أغلب جمعيات المفقودين أسفت لأن القانون لا يتحدث عن كشف حقيقة اختفاء الآلاف من الجزائريين.



